هيئة الرقابة المحلية تغرّم ٩ مقاولين لتأخرهم في تسليم مشاريع الطرق بمدينة الزيتونة

محمد عبد الرحمن الشامي

الزيتونة – الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢: أعلنت الهيئة المحلية للرقابة والجودة في مدينة الزيتونة، صباح اليوم، فرض غرامات مالية على تسعة مقاولين بسبب تأخرهم في تسليم مشاريع طرق ومجارٍ نفذوها خلال السنوات الثلاث الماضية. وبلغ مجموع الغرامات 1.45 مليون دينار. وقال رئيس الهيئة المهندس سامر الخطيب إن المشاريع المعنية كان من المفترض تسليمها قبل نهاية عام 2019، لكن أعمال بعضها لم تنته حتى الآن. وأضاف أن الهيئة لجأت إلى الغرامات بعد أن فشلت في الحصول على التزام خطي بموعد جديد من المقاولين.

وأوضح الخطيب أن الهيئة راعت في قيمة الغرامة حجم المشروع ومدة التأخير، مشيرا إلى أن أكبر غرامة فردية بلغت 310 آلاف دينار، وهي من نصيب شركة الأفق للمقاولات العامة عن تأخرها في تنفيذ شارع الجامعة الجديد. وأكد أن الشركة تستحق 4 ملايين دينار من قيمة العقد، وأن الغرامة ستخصم من هذا المبلغ. وأشار إلى أن الهيئة تلقت اعتراضات من ثلاث شركات، وأن لجنة خاصة ستنظر فيها خلال 15 يوما.

وقال الخطيب: «لم نكن نريد أن نعاقب أحدا، لكن المواطن دفع ثمن التأخير من راحته وأعصابه، وحان الوقت لوضع حد لهذه الفوضى». وأضاف أن الهيئة ستعلن في نهاية كل ربع سنة أسماء المقاولين الذين يتأخرون عن مواعيدهم، وأن هذه القائمة ستكون متاحة على موقع الهيئة الإلكتروني. وأكد أن الإجراء لا يستهدف شركة بعينها، بل يشمل كل من يخل بالتزاماته التعاقدية.

من جهته، قال رئيس لجنة التنمية والبنى التحتية في المجلس البلدي للزيتونة، السيد فراس العبدلي، إن المجلس يدعم قرار الهيئة، لكنه طالب بأن تكون الغرامات رادعة فعلا، وليست مجرد رسوم إدارية. وأضاف أن اللجنة ستطلب جلسة استماع مع ممثلي الشركات المتأخرة قبل نهاية الشهر. وأشار إلى أن بعض المشاريع المتأخرة تسببت في إغلاق طرق رئيسية لأشهر طويلة، ما أثر على حركة النقل وعلى أصحاب المحال التجارية.

وفي المقابل، أبدى عدد من المقاولين تحفظهم على القرار. وقال ممثل شركة الأفق للمقاولات العامة، في اتصال هاتفي مع مراسلنا، إن الشركة تعرضت لأضرار كبيرة بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء خلال فترة التنفيذ، وإنها تنوي تقديم اعتراض مفصل خلال الأسبوع المقبل. وأكد أن الشركة لا تسعى إلى التهرب من المسؤولية، لكنها تطالب بإعادة النظر في جزء من الغرامة.

وتأتي هذه الخطوة بعد حملة واسعة من الشكاوى التي تلقتها الهيئة خلال العام الماضي، حيث سجلت 312 شكوى تتعلق بتأخر المشاريع وسوء التنفيذ. وأعلن الخطيب أن الهيئة ستطلق منصة إلكترونية في مطلع العام المقبل لتلقي الشكاوى ومتابعتها، بهدف تقليص الحاجة إلى المراجعة الشخصية. وختم بالقول إن الهيئة «لا تريد أن تكون عدوا لأحد، لكنها لن تكون شاهد زور على الفوضى».

مطعم «بيت الطحين» في الزيتونة يفتح أبوابه لأصحاب الهمم ويقدم وجبات مجانية

(مكتب أخبار المدينة)

الزيتونة – الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢: أعلن مطعم «بيت الطحين» في مدينة الزيتونة، صباح اليوم، عن مبادرة جديدة تتيح لأصحاب الهمم وكبار السن تناول وجبة كاملة مجانا في المطعم، وذلك بالتعاون مع عدد من الجمعيات المحلية العاملة في رعاية ذوي الإعاقة. وتأتي المبادرة بعد أشهر من التحضير، وتشمل في مرحلتها الأولى ما لا يقل عن 200 وجبة أسبوعيا، على أن يتم توسيعها لاحقا بحسب الإقبال والتمويل المتوفر.

وقال مدير المطعم السيد رامي الخطيب، في مؤتمر صحفي عقده في مقر المطعم، إن الفكرة بدأت قبل نحو سنة، عندما لاحظ فريق العمل أن عددا من الزبائن المسنين وذوي الإعاقة يواجهون صعوبة في الوصول إلى المطعم أو في تحمل كلفة الوجبة. وأضاف: «لم نرد أن نعمل صدقة، بل أردنا أن نفتح بابا يشعر من يدخله بأنه ضيف كريم، لا متلقي إحسان». وأكد أن المطعم خصص مدخلا خاصا بذوي الإعاقة الحركية، وأن الطاقم تلقى تدريبا على التعامل مع الحالات المختلفة.

وأوضح الخطيب أن آلية الاستفادة ستكون عبر التنسيق المسبق مع الجمعيات الشريكة، التي ستتولى إرسال قوائم بأسماء المستفيدين وأعدادهم قبل يومين على الأقل من الزيارة. وأشار إلى أن المطعم سيوفر وجبة واحدة يوميا من قائمة محدودة تشمل الأطباق الرئيسية والمشروبات، مع مراعاة الاحتياجات الغذائية الخاصة، مثل الحمية أو الحساسية من بعض المكونات. وأكد أن الإدارة لا تنوي الإعلان عن أسماء المستفيدين أو تصويرهم، حفاظا على خصوصيتهم وكرامتهم.

من جانبها، أعربت رئيسة جمعية «أيادي الخير» لرعاية المعاقين، السيدة هالة منصور الزعبي، عن تقديرها للمبادرة، مشيرة إلى أن كثيرا من أعضاء الجمعية يعيشون في أسر ذات دخل محدود، وأن تناول وجبة خارج المنزل يمثل بالنسبة لبعضهم تجربة اجتماعية نادرة. وقالت: «هذه الخطوة لا تطعم الجسد فقط، بل تعيد لكثيرين شعورا بأنهم جزء من المجتمع، وهذا أثمن ما نبحث عنه لأبنائنا».

وتأتي المبادرة ضمن توجه أوسع لدى عدد من المطاعم المحلية في الزيتونة نحو تبني مشاريع ذات بعد اجتماعي، في ظل الأعباء المعيشية المتزايدة التي يشكو منها السكان منذ عام 2014 على الأقل. وتعتزم إدارة المطعم، بالتعاون مع بلدية الزيتونة، تنظيم يوم مفتوح في 21 أيلول المقبل، يدعى إليه ممثلو الجمعيات وأعضاء المجلس البلدي، لتقييم التجربة الأولى واستطلاع آراء المستفيدين حول تطويرها.

مهرجان الزيتونة للتمور يستقطب ٤٠ ألف زائر في أسبوعه الأول

محمد عبد الرحمن الشامي

الزيتونة – الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢: اختتم مهرجان الزيتونة للتمور فعالياته مساء الثلاثاء بعد أسبوع كامل من الأنشطة التي استقطبت نحو 40 ألف زائر من مختلف أنحاء المحافظة والمحافظات المجاورة. وأعلن المنظمون أن المهرجان حقق مبيعات مباشرة تجاوزت 2.3 مليون دينار، إضافة إلى عقود تصدير أولية مع تجار من دول الخليج. وشارك في الدورة الأولى 120 عارضا، بينهم 85 مزارعا من قرى وادي الزيتونة وتلال الشرفة، إلى جانب شركات تعبئة وتغليف ومصانع للمشتقات.

وقال رئيس لجنة التنظيم المهندس سامر الخطيب في مؤتمر صحفي عقده في مقر المهرجان إن الهدف الأساسي لم يكن البيع فقط، بل إعادة الاعتبار لصنف يعاني منذ سنوات من تراجع المساحات المزروعة وقلة الأيدي العاملة. وأضاف: «أردنا أن يرى الشاب ابن المزارع أن التمر ليس عبئا ورثه عن أبيه، بل منتجا يمكن أن يبني عليه مستقبلا». وأكد أن اللجنة خصصت 60 ألف دينار لجوائز المسابقات وورش التدريب، وأن النسخة المقبلة ستشهد توسعة المساحة المخصصة للعارضين.

وتضمن برنامج المهرجان 14 مسابقة، أبرزها مسابقة أجود صنف تمر، ومسابقة أكبر حبة تمر، ومسابقة الأطباق المنزلية التي شارك فيها 230 متسابقا من النساء والفتيات. وفازت بالمركز الأول في هذه المسابقة الحاجة فاطمة عبد الكريم الزعبي من قرية عين الصفصاف، عن طبق يجمع بين التمر والجبن والمكسرات. وقالت الزعبي لمراسلنا إن وصفتها ورثتها عن والدتها، وإنها لم تكن تتوقع أن تلقى كل هذا الاهتمام.

وشهد اليوم الختامي حفل توزيع الجوائز بحضور محافظ الزيتونة السيد نبيل عبد الرحيم الدباغ، الذي أكد في كلمته أن المحافظة تعتزم إدراج المهرجان ضمن الروزنامة السنوية للفعاليات الرسمية اعتبارا من عام 2023. وأعلن عن تخصيص قطعة أرض مساحتها 12 دونما قرب مدخل مدينة الزيتونة لإقامة مقر دائم للمهرجان، يتضمن مدرجا ومرافق خدمية وموقفا للسيارات.

وأشار المحافظ إلى أن المشروع يأتي ضمن خطة أوسع لتطوير القطاع الزراعي في المحافظة، مؤكدا أن الدعم لن يقتصر على التمور وحدها. وقال: «نريد أن نحول كل موسم إلى فرصة، وأن نجعل من الزيتونة وجهة معروفة على مدار السنة، لا مدينة تستيقظ مرة واحدة في العام ثم تعود إلى نومها». وأكد أن المحافظة ستعلن قريبا عن برنامج للتسويق الإلكتروني يساعد المزارعين الصغار على بيع منتجاتهم مباشرة.

في المقابل، عبر بعض المشاركين عن تحفظهم على آلية توزيع الأجنحة، مشيرين إلى أن الأسعار المحددة للمساحات المخصصة كانت مرتفعة على صغار المنتجين الذين لا يملكون سوى كميات محدودة للعرض. وقال المزارع حسين أبو راشد الطحان، الذي جاء من قرية كفر الدوح على بعد 35 كلم، إنه اضطر إلى الاقتراض من أحد التجار لتغطية كلفة الجناح. وطالب بأن تراعى هذه الفئة في الدورة المقبلة.

وردا على ذلك، أوضح رئيس لجنة التنظيم أن اللجنة خصصت 18 جناحا مجانيا للمنتجين الذين يقل إنتاجهم السنوي عن طن واحد، وأن هذه الأجنحة وزعت بالقرعة العلنية بين المتقدمين الذين استوفوا الشروط. وأضاف أن اللجنة ستعقد اجتماعا مع ممثلي المزارعين في 15 أيلول المقبل لتقييم التجربة وجمع المقترحات قبل الدورة الثانية.

وشهد اليوم الختامي أيضا توقيع مذكرة تفاهم بين غرفة تجارة الزيتونة وشركة «الواحة للتعبئة والتغليف» لإنشاء مصنع للتمور المعبأة في المدينة الصناعية الجديدة، بطاقة إنتاجية تبلغ 3 آلاف طن سنويا، وتوفير نحو 250 فرصة عمل مباشرة. وأكد الطرفان أن المصنع سيبدأ العمل في الربع الأول من عام 2023، على أن يعطى الأولوية في التوظيف لأبناء المزارعين المشاركين في المهرجان.

مجلس بلدية الزيتونة يقر موازنة 2022 بعجز 3 ملايين دينار

محمد عبد الرحمن الشامي

الزيتونة – الأربعاء ٣ آب ٢٠٢٢: صادق مجلس بلدية الزيتونة في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء على موازنة العام المالي 2022، التي بلغت قيمتها الإجمالية 46 مليون دينار، بعجز مقداره 3 ملايين دينار. وصوت لصالح الموازنة 11 عضوا من أصل 15، فيما امتنع 4 أعضاء عن التصويت. وتأتي هذه الموازنة بعد أسابيع من الجدل داخل المجلس حول حجم الإنفاق المقترح، في ظل تراجع الإيرادات المحلية وارتفاع كلفة الخدمات الأساسية.

وقال رئيس البلدية المهندس سامر الخطيب في كلمة له عقب التصويت: «كنا أمام خيارين صعبين، إما أن نقلص الخدمات التي يلمسها المواطن كل يوم، أو أن نلجأ إلى عجز محسوب نغطيه من فائض السنوات السابقة. اخترنا الطريق الثاني لأننا لا نريد أن نعاقب الناس على أزمة لم يتسببوا فيها». وأكد أن البلدية ستعتمد سياسة إنفاق صارمة خلال العام، وأن أي مصروف غير طارئ سيؤجل إلى السنة المقبلة.

وتضمنت الموازنة زيادة في مخصصات الصيانة والنظافة العامة بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى تخصيص مبلغ 2.5 مليون دينار لمشروع تأهيل شبكة الصرف الصحي في حي الرمان وشارع المطاحن، الذي يعاني من فيضانات متكررة في فصل الشتاء. كما رصدت الموازنة 1.8 مليون دينار لتوسعة الطريق الدائري الشرقي وإنارته، وهو مشروع طال انتظاره منذ سنوات. في المقابل، خفضت مخصصات الاحتفالات والمهرجانات بنسبة 40 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وأعرب عضو المجلس السيد فادي العبدلي عن تحفظه على الموازنة، قائلا إنها «تفتقر إلى رؤية واضحة لتنمية الإيرادات، وتعتمد بشكل كبير على رفع الرسوم والضرائب المحلية». وطالب بإعادة النظر في رسوم الإعلانات التجارية وتحصيل المتأخرات المستحقة على بعض الشركات الكبرى، مشيرا إلى أن هذه المبالغ كفيلة بتقليص العجز إلى النصف تقريبا.

من جهتها، أكدت رئيسة لجنة المالية والتخطيط في المجلس السيدة هالة منصور الزعبي أن اللجنة راجعت الأرقام بدقة، وأن العجز «ليس خيارا مفضلا، لكنه أقل الأضرار في ظل الظروف الحالية». وأضافت أن اللجنة ستعقد اجتماعا ربع سنوي مع ممثلين عن الغرف التجارية والصناعية لمتابعة تنفيذ الموازنة، وأن أي انحراف كبير في الإيرادات سيعرض على المجلس فورا.

ولم يخف عدد من الأعضاء قلقهم من قدرة البلدية على تحصيل المتأخرات، التي تجاوزت 9.2 مليون دينار حتى نهاية حزيران الماضي، بينها نحو 3.4 مليون دينار مستحقة على مؤسسات حكومية. وقال العضو السيد نبيل الحوراني إن «الجباية الفعالة أهم من أي زيادة جديدة»، داعيا إلى تشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذه الملفات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية.

وتأتي الموازنة في وقت تواجه فيه البلدية ضغوطا متزايدة من سكان الأحياء الشرقية، الذين يطالبون منذ سنوات بتحسين شبكة الطرق والإنارة. وقال رئيس البلدية في ختام الجلسة إن «الموازنة ليست وعودا، بل أرقام سنحاسب عليها جميعا»، مؤكدا أن نتائج تنفيذها ستكون معيارا أساسيا في تقييم أداء المجلس خلال السنة المقبلة.